شبكة نزاهة الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

جمعيات الأعمال ومكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جدول الأعمال

29 مارس 2017، 9.00 – 18.00

مركز مؤتمرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

2، شارع اندريه باسكال 75116

باريس، فرنسا

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

MENA-OECD
Competitiveness Programme

السياق

يظل الفساد عائق اساسي أمام التنمية الاقتصادية، ويشكل تهديد للاستثمار ويقوّض الثقة في الأسواق والمؤسسات على السواء. يعّقّد الفساد تضبيط الأسواق، ويفككعائق أمام النمو المعتمد على القطاع الخاص ويردع الاستثمار الأجنبي. و ذلك ينطبق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تظل مستويات مدركات الفساد مرتفعة للغاية مما يؤثر على ثقة المستثمرين وبيئة الأعمال.

وعلى المستوى الدولي، تم تبني عدة اتفاقيات دعمًا لإقامة مجتمعات خالية من الفساد. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** تلزمان الدول الموقعة بتجريم رشوة الموظفين القطاع العام ، بما فيها الرشوة المقدّمة من شركات القطاع الخاص:

- تلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي صدقت عليها 18 دولة[1] من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الدول الموقّعة بوضع استراتيجية شاملة لمنع ومكافحة الفساد، بما في ذلك إيجاد آليات فعّالة للتعاون بين السلطات الوطنية و بين القطاع الخاص [2] .
- دفعت اتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الشركات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء [3] لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى وضع وتطبيق إجراءات وقائية وتدابير للرقابة الذاتية من أجل القضاء على الممارسات الخاطئة والاحتيال. وقامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإعداد عدة وثائق إضافية لمساعدة صنّاع السياسات على تحقيق مستوى أعلى من النزاهة وتشجيع تهيئة بيئة نظيفة للأعمال:
  - تتضمن **إرشادات الممارسة السليمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والسلوك الأخلاقي والامتثال،** مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الشركات لمنع ورصد رشوة اجنبية بشكل فعّال من خلال وسائل رقابة وضوابط داخلية قوية، وبرامج للسلوك الأخلاقي والامتثال.
  - يحدد **إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسية** الذي انضمت إليه الدول الأعضاء لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأربع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [4]، نقاط للاتصال الوطني المسئولة عن التواصل مع الشركات، وذلك بهدف تعزيز التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بوجه عام.

في هذا السياق، تصبح مكافحة الفساد قرارًا للأعمال بصورة متزايدة. إن مكافحة الفساد ورفع مستوى النزاهة مكوّنان أساسيان لجدول الاصلاح الإقليمي من أجل تحسين مستوى التنافسية، وتشجيع تهيئة مناخ نظيف للأعمال، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق تكافؤ الفرص في القطاع الخاص، وزيادة التكامل الإقليمي بالإضافة الى رفع مستوى النشاطات الاقتصادية في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

أهداف الاجتماع

إن شبكة نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي أُسست من قِبل **برنامج** في عام 2011، تبني جسرًا بين أفضل الممارسات التنظيمية والرقابية وبين الاعتبارات البرغماتية لتصميم وتطبيق استراتيجيات فعّالة لمكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي أكتوبر 2016، أقرّ الإعلان الوزاري لتونس فترة تفويض جديدة للمبادرة 2016-2020 ودعوا **شبكة نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** إلى التركيز على حوار السياسات والتعلم من الأقران من أجل تهيئة مناخ أعمال أكثر قوة ونظافة وعدلًا.

وفي سياق أسبوع النزاهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2017، ستجمع **شبكة نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** عددًا من كبار صنّاع سياسات مكافحة الفساد والعاملين في هذا المجال من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحكومات وشركات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمناقشة مبادرات وأدوات لتحقيق تكافؤ الفرص وتهيئة بيئة صديقة للأعمال من خلال تحقيق النزاهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ستساهم المناقشات في تحديد الأولويات الاستراتيجية التي تتعلق بمكافحة الفساد وسياسات النزاهة في فترة التفويض الجديدة لبرنامج التنافسية (2016-2020).

---

[1] الجزائر، المملكة العربية السعودية، البحرين، جيبوتي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، تونس، اليمن

[2] المادة 39 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

[3] الأرجنتين، والبرازيل، وبلغاريا، وكولومبيا وروسيا وجنوب إفريقيا

[4] مصر، والأردن، والمغرب وتونس

مبادرة الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

9.00 - 9.30

جلسة افتتاحية مشتركة

قاعة الاجتماعات

9.30 - 16.00

مجموعة عمل بشأن الوظيفة العامة والنزاهة لبرنامج الحوكمة

"النزاهة من خلال إدارة المخاطر والرقابة"

قاعة المؤتمرات

CC 13

(الحضور بناء على دعوة)

شبكة نزاهة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

"اتحادات الأعمال ومكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

قاعة الاجتماعات

16.00 - 17.30

جلسة مشتركة: "رفع معايير النزاهة: فرص الحوار بين القطاعين العام والخاص"

CC 13 قاعة المؤتمرات

17.30 - 18.00

جلسة ختامية مشتركة

CC 13 قاعة المؤتمرات

18:00 - 20:00

حفلة كوكتيل

للإتصال

برنامج التنافسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Ms. Nicola Ehlermann
Head, MENA-OECD Competitiveness Programme, Global Relations Secretariat, OECD
E : Nicola.Ehlermann@oecd.org

Ms. Chema Triki
Policy Analyst, Middle East and Africa Division, Global Relations Secretariat, OECD
E : Chema.Triki@oecd.org

Mr. Mathieu Miranda
Assistant, Middle East and Africa Division, Global Relations Secretariat, OECD
E : Mathieu.Miranda@oecd.org

برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Ms. Miriam Allam
Head, MENA Governance Programme, Governance Reviews and Partnerships, OECD
E: Miriam.ALLAM@OECD.org

Mr. Gavin Ugale
Portfolio Manager, Control & Risk Management, Public Sector Integrity, OECD
E: Gavin.Ugale@oecd.org

Ms. Pauline Alexandrov
Project Assistant,
Public Sector Integrity, OECD
E : Pauline.Alexandrov @oecd.org

جمعيات الأعمال ومكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مركز مؤتمرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ♦ 29 مارس 2017

9.00 – 8.30	**تسجيل المشاركين**
9.30 – 9.00	**جلسة افتتاحية مشتركة**
قاعة الاجتماعات	**السيد/ دوجلاس فرانتز**، نائب الأمين العام، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
12.30 – 9.30	**الجلسة 1: دور جمعيات الأعمال في مكافحة الفساد**
قاعة الاجتماعات	يمكن لجمعيات الأعمال أن تتيح منصة قوية للشركات لكي تنخرط بشكل جماعي في مكافحة الفساد وتحقق تكافؤ الفرص بين المتنافسين. لعبت هذه الاتحادات دورا متعاظما ولاسيما في تحديد معايير النزاهة ومكافحة الفساد للشركات. وضع بعضها مدونة للسلوكيات وأدوات لرفع مستوى الوعي والدفاع عن القضايا، ويقدم التدريب والإرشاد بشأن توجيهات مكافحة الفساد. تبحث هذه الجلسة كيف أسهمت الإجراءات الجماعية في القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إحراز التقدم في تنفيذ أجندة نزاهة الأعمال : • ما هي الاستراتيجيات التي تم تبنيها لدعم النزاهة والتوعية بأهميتها في القطاع الخاص؟ • ما هي الحوافز والأدوات التي تم تصميمها لتشجيع الأعضاء على تبني ونقل إجراءات النزاهة إلى نشاطات الأعمال الخاصة بهم؟ • كيف يتم إدماج التغييرات التشريعية في نشاطاتهم؟ • هل النشاطات قائمة على مبادرات مدعومة من الحكومات؟ • ما هي الصعوبات التي كانت ماثلة عند تشجيع النزاهة من خلال الإجراءات الجماعية؟ **يدير الجلسة**: **السيد /مجدي حسن**، المدير التنفيذي، المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، تونس **المتحدث الذي يستعرض النقاط الرئيسية:** **السيد/ نيكولاس توليت**، المختص بامتثال مكافحة الفساد في شركة هيوز هابرد ورید Hughes Hubbard & Reed LLP، باريس
10.15 – 10.00	**استراحة قصيرة**
قاعة الاجتماعات	**يدير الجلسة**: **السيد /مجدي حسن**، المدير التنفيذي، المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، تونس **المتحدثون:** **السيد /فادي صعب**، رئيس لجنة مكافحة الفساد في لجنة مراقبة هيئات الضمان في لبنان **السيد /عوده شحاده**، الأمين العام لاتحاد الصناعات الفلسطينية **السيد/ قصي سلامة**، لجنة مكافحة الفساد، الجمعية المصرية لشباب الأعمال **السيد /منير بلطيفه**، رئيس كونكت-فرنسا، اتحاد مشاريع المواطن التونسي **السيد/ فارس السلمان**، رئيس منتدى بغداد الاقتصادي، العراق **السيدة /أمينة فيجيجي**، نائب رئيس لجنة الأخلاقيات، الاتحاد العام لمقاولات المغرب
14.00 - 12.30	**استراحة غداء**

15.30 – 14.00	**الجلسة 2: تشجيع ونشر النزاهة – الاستراتيجيات الحكومية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص**

قاعة الاجتماعات

لا يسع الحكومات أن تقلل من أهمية تبني وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد في إطار جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة نظيفة للأعمال. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تنسيقا فعالا مع القطاع الخاص. يتيح عدد من الوثائق التي أعدّتها منظمة والسلوك التعاون والتنمية الاقتصادية، مثل إرشادات الممارسة السليمة لمنظمة التعاون والتنمية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية الأخلاقي والامتثال وإعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسية أدوات وأطر عمل فعالة تساعد صنّاع السياسات على رفع مستوى النزاهة في القطاع الخاص.

ستلقي هذه الجلسة الضوء على مبادرات النزاهة التي تقودها الحكومة والموجهة للشركات، وذلك لتمضي قدما على الأخص على طريق حوار بناء بين مختلف أصحاب المصلحة.

- هل تواصلت الهيئات الحكومية مع القطاع الخاص ولاسيما جمعيات الأعمال لتشجيعها على تبني هياكل تنظيمية من أجل دعم النزاهة، على سبيل المثال: الضوابط والرقابة الداخلية، وتدابير تشجيع السلوك الأخلاقي والامتثال ، والإجراءات الواجب اتخاذها بعناية وأطر عمل حوكمة الشركات؟
- هل تعمل الحكومات على أن تتمكن الشركات من العمل في جو من تكافؤ الفرص وتستطيع أن تتنافس بعدل بما في ذلك المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص؟
- هل تم تحديد مخاطر بعينها في مجال الأعمال (قطاعات، نشاطات، مناطق) وهل يتم تشجيع الشركات على ممارسة أعمال مناسبة على أساس تدابير العناية الواجبة ؟

يدير الجلسة: السيدة/نيكولا ايلرمان، رئيسة برنامج التنافسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

المتحدثون

سعادة الدكتور حسن الياسري، رئيس لجنة النزاهة، العراق

الدكتورة/ ميسون قويسي، مفوض ومستشار قانوني، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، الأردن

السيد محمد نصر الدين حجلي، رئيس شعبة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، الجزائر

السيدة/ نجلاء الغربي، مستشارة رئيس الحكومة ، تونس

السيدة كاثرين مارتي، محللة قانونية، مكافحة الفساد، مديرية الشؤون المالية والمشاريع، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

16.00 – 15.30 CC13	**استراحة قصيرة**
17.30 – 16.00	**جلسة مشتركة: رفع معايير النزاهة: فرص الحوار بين القطاعين العام والخاص**

قاعة المؤتمرات
CC13

يواجه القطاعان العام والخاص تحديات متماثلة في حماية النزاهة، و على الأخص في المجالات التي تتداخل فيها نشاطاتهما ، ومن ثم تتوفر فرص لتوسيع نطاق الحوار بين القطاعين العام والخاص والتشارك في أفضل الممارسات. وفي القطاع العام، فإن تحسين عملية التنسيق، ووضع أطر عمل أكثر متانة، وتعزيز الإشراف والرقابة والاستخدام الفعال لأدوات مثل تقييم المخاطر. كل ذلك جزء من الحل لتعزيز النزاهة. وبالمثل، تحتاج شركات الأعمال إلى تحسين عملية التنسيق فيما بينها من خلال منصات تلتقي من خلالها وتمكّنها من الانخراط بشكل جماعي في مكافحة الفساد، مثل اتحادات وجمعيات الأعمال، وأن تكون لديها ضوابط وسبل رقابة داخلية وإدارة للمخاطر.

ستجمع هذه الجلسة بين وجهتي نظر القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى وجهة نظر كيانات متنوعة في مجالات الإشراف والرقابة والمراجعة لتحديد الأدوار المتعددة الجانب للمؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد وكيف يمكن أن تعمل معا بشكل أكثر فعالية. ستسعى على وجه الخصوص إلى تعريف الدروس المستفادة من التجارب الحديثة للدول ولاسيما في مجال التعلم المتبادل بين القطاعين العام والخاص.

- ما هي التحديات الماثلة أمام مكافحة الفساد في المجالات التي تتداخل فيها نشاطات القطاعين العام والخاص، مثل مجال المشتريات؟
- ما هي الحلول للتغلب على هذه التحديات؟
- ما الذي يمكن أن يتعلمه القطاع العام من القطاع الخاص – مثل الدروس المستفادة من جهوده في مكافحة الفساد من خلال وضع أطر عمل متينة وتعزيز الإشراف والرقابة واستخدام الأدوات بفعالية مثل تقييم المخاطر؟
- ما الذي يمكن أن يتعلمه القطاع الخاص من القطاع العام – مثل الدروس المستفادة من التدابير التي يتخذها في مجال

	الإشراف والرقابة والجهود المنسقة لمكافحة الفساد؟ **يدير الجلسة**: مبادرة الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **المتحدثون** **السيد /عبد اللطيف معتضد**، مدير، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ، المغرب **السيد/ مجدى حسن**، المدير التنفيذي، المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، تونس **السيدة آنا كومبانيك**، مديرة البرامج المتعددة الأقاليم، مركز المشاريع الخاصة الدولية
18.00 – 17.30	**جلسة ختامية مشتركة**
قاعة المؤتمرات CC13	**السيد /كمال العيادي**، رئيس – الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، تونس **معالي السفير اردم باشي**، المندوب الدائم لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تركيا، يشارك في رئاسة مبادرة التنافسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **معالي السفير خوسيه ايجناسيو ويرت**، مندوب إسبانيا الدائم لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يشارك في رئاسة مبادرة الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
18.00	**حفلة كوكتيل** (*تقيمها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية*)

وثائق مرجعية

- البنك الإفريقي للتنمية / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2016)، "توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال سياسات مكافحة الرشوة والامتثال"
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2016)، "الالتزام بالحماية الفعالة للمبلّغين"
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2015)، "مبادىء مجموعة العشرين / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات"
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014)، "تعزيز نزاهة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2014)، "تقرير الرشوة الأجنبية: تحليل لجريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب"
- غرفة التجارة الدولية (2011)، "قواعد غرفة التجارة الدولية في مكافحة الفساد"
- جامعة الدول العربية (2010)، "الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد"
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2010)، دليل الأخلاقيات والامتثال لمكافحة الفساد في الأعمال
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2010)، إرشادات الممارسة السليمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والسلوك الأخلاقي والامتثال
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2009)، "توصيات المجلس للتقدم في مجال مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية"
- الأمم المتحدة (2004)، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "
- الاتحاد الإفريقي (2003)، "اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد"
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (1997)، "اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية"

معلومات عن مبادرة الحوكمة والتنافسية من أجل التنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تسعى **مبادرة الحوكمة والتنافسية من أجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** التي تم تأسيسها بناء على طلب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2005 إلى تقوية الأسس الاقتصادية وأسس الحوكمة لتوفير قاعدة للتنمية ومساعدة النظم الاقتصادية في المنطقة على وضع وتنفيذ إصلاحات السياسات

برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
يمثل برنامج الحوكمة شراكة استراتيجية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتبادل المعلومات والخبرة بهدف نشر معايير ومبادئ الحوكمة الرشيدة. يعزز البرنامج التعاون مع المبادرات الدولية الأكثر صلة بالموضوع والتي تنفذ حاليا في المنطقة. يدعم البرنامج تنفيذ شراكة دوفيل لمجموعة الدول السبع (دعامة الحوكمة) ويعاون دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التناسب مع معايير التأهيل لكي تصبح عضوا في شراكة الحكومة المفتوحة *يتيح البرنامج هيكلًا* مستداما لحوار السياسات الإقليمية والمشاريع المحددة الخاصة بالدول. و تتواءم المشاريع مع التزام حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتنفيذ إصلاحات في القطاع العام بهدف إطلاق العنان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنامي توقعات المواطنين بالاستفادة من خدمات عامة عالية الجودة بما في ذلك صنع السياسات والشفافية. و اعتمادا على شبكة الأقران من الخبراء وصنّاع السياسات في **برنامج الحوكمة** ، يجمع البرنامج بين ممارسين على مستوى عال من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. يساعد البرنامج على تحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال التبادل المستمر لأفضل الممارسات، وإتاحة ندوات لبناء القدرات، وتوفير الدعم في مجال التنفيذ	**يمثل برنامج الحوكمة** شراكة استراتيجية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتبادل المعلومات والخبرة بهدف نشر معايير ومبادئ الحوكمة الرشيدة. يعزز البرنامج التعاون مع المبادرات الدولية الأكثر صلة بالموضوع والتي تنفذ حاليا في المنطقة. يدعم البرنامج تنفيذ شراكة دوفيل لمجموعة الدول السبع (دعامة الحوكمة) ويعاون دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التناسب مع معايير التأهيل لكي تصبح عضوا في شراكة الحكومة المفتوحة . *يتيح البرنامج هيكلًا* مستداما لحوار السياسات الإقليمية والمشاريع المحددة الخاصة بالدول. و تتواءم المشاريع مع التزام حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتنفيذ إصلاحات في القطاع العام بهدف إطلاق العنان للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنامي توقعات المواطنين بالاستفادة من خدمات عامة عالية الجودة بما في ذلك صنع السياسات والشفافية. و اعتمادا على شبكة الأقران من الخبراء وصنّاع السياسات في **برنامج الحوكمة** ، يجمع البرنامج بين ممارسين على مستوى عال من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. يساعد البرنامج على تحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال التبادل المستمر لأفضل الممارسات، وإتاحة ندوات لبناء القدرات، وتوفير الدعم في مجال التنفيذ .